

اذا خيف اللانسانه اي فليكن طاعة التمسح كالتة عدم التمسح  
 لا يودي الي متراذ لك اي لان اللازم عليهم اما الاجمال وهو لا يقدروا  
 الا بالاسم الغير الفشار اي واخر المفعول انما لم يرد بوجوب تاخير  
 عن الفاعل عدم جواز ترتيب بينه وبين الفاعل فيصدمت  
 بوجوب تاخر عن كالمثال الاول وجواز تقدم عليها كالمثال  
 الثاني وهذا حكمة تعدد المثال فالوجوب انما في بالنسبة  
 الي التوسط ان وقع الفاعل في غير الي منه فلا اذ لو اضر لزوم  
 ان لا يكون منضما والقدضانه متصل غير محصر علي  
 صفة اسم الفاعل اي محصر فيه غير كما بعد عليه قول المحصر  
 انحصار فيه وقوله عن غير المحصور اي فيه وكذا  
 يقال فيما بعد وما ذكر من قصد الصفة علي الموصوف الا ان  
 اذا كان المحصور فيه الفاعل فالصفة المقصود فيها رتبة  
 الفاعل فقولك ما ضرت غير الا ان يدي لقصده وندوة عرو  
 عيان زيد اي انه لم يصلها لغيره والرازي وقولك ما ضرت زيد  
 الاعمى القصد ضار يبين زيد علي عرو اي انه لم يتعد انهما الا الي  
 عرو وما ضرت الاعمى كان الاولي بل الصواب ان  
 يقول وما ضرت زيد الا ان كان لان العوم السباق في قوله  
 ظاهر كان او مضرا في المحصور فيه وكذا يقال في انما  
 ضرت عرو وفي نسيخ اسقاط قوله وما ضرت الاعمى  
 وقد سبق ان قد يقال له ان هذا تقويم المحصور فيه  
 مع الاومني في باب المتبدل او المتدرجن حكوا بعبود قوله  
 وهذا الاعتقاد القول واجاب في كتابه يد بان الفرق ان الفعل  
 اقوي في القول فاعتمده تقديرا المحصور وبان اللازم

فيه

فيه احد تقويم احد الممولين علي الاخر لا تقدم الممول علي العامل ولا  
 كذلك المتبدل او الخي عسكية في متصوب علي الظرونية  
 والا فكلوا ثا لولا كالا يعادون تاومعني والوكيلان بكسر الواو جمع  
 وشيخة وهي اللام البشر والعداوة ووسامها فاعله بيت  
 جبايتهم الي وتسمى به الموضحة والهمز الجبان وكما الي  
 الاجام اي اسدرا عا وهو اجه لما في بيت به الغيرة اجاز  
 اي قبل المص وعبارة توجوا نة تقدمت اسارة الي ان هناك  
 قايلا بالجران مطلقا غير المص والقصد لان تقبيبه مع ان يتقدم  
 اسارة الي ذلك فكان الظاهر انما لفظ الذي ويكون التثني به  
 المعوي مطلقا اي فاعلا كان او مفعولا فذهب بعض  
 المصدر بيت ان قال الفاعل هو الاصح وعلمك فما تقدم من الانيات  
 سادة او ممول تقدير عام للمصوب والمرفوع غير المحصور  
 كان يقدر قبل ما هيحت دري وقيل كلامها زاد وقوله الي ممنوع  
 تقديرا المحصور اي بالام مطلقا اي فاعلا كان او مفعولا ووجه  
 الابطاع هذا الذي ذهب اليه اذ تقدم المحصور فيه بالكان قبل  
 ما ضرت الازيد عرا فان زيد او غيرا مستثنيان معا  
 والتقدير ما ضرت احد الا ان زيد عرا اذا انا الضرت انما وقع  
 من زيد لغيره ولم يحصل من غيره لغيره وهذا انما يقيد تاخير  
 المحصور فيه لانه معاد هان ضرت عرو ومحصور فيه زيد وهذا  
 لا ينافي ان الضرت حصل من غير زيد لغيره ولو لم يرد هذا  
 وهو استثنائي في مادة واحدة فغير عطف وهو ممنوع  
 مطلقا كما استقر في باب الاستثناء وانما زيدان غير مقدم مفيد  
 وليس مستثنى بل يزم المجرور ان المذكور ان كان بلزم عمل